

الرجح اليمين فسكت سليمان عليه السلام وقال ان الله تعالى قادر على ما يشاء
 وهو السميع العليم كذا في تفسير البسملة **الباب الحادي والثلاثون**
في مصارف الزكاة قال الله تعالى سورة التوبة انما الصدقات للفقراء و
 المساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل
 الله وابن السبيل فهذه ثمانية اصناف قد سقط منهم المؤلفة قلوبهم لانه
 تعالى اعز الاسلام واغنى عنهم والفقير من له ادى شئ والمسلين من لا شئ له
 والعامل يدفع اليه الامام بقدر عمله ان عمل والرقاب ان يعان الكفاية وتلك
 رقابهم والغارم من لم يمه دين وفي سبيل الله منقطع الغزاة والجهاد وابن
 السبيل من كان له مال في وطنه وهو في مكان الا شئ له شئ فهذه مهمات
 الزكاة والمزكى صرفها الى كثرهم او الى بعضهم كذا في تفسير القدروري ولا
 يصرف الزكاة الى بناء مسجد وكفن ميت لان الغرام التملك وقضاء دينه الى
 الزكاة الى قضاء دين الميت لانه الغير لا يقضى التملك وانما تبرع ولو قضى
 حتى ان كان بامر جاز زكوة كانت تصدق على الغريب فيكون القابض كالولي
 وان كان يقرب امره يكون متبرعا ولا يجوز من زكاة ماله شئ ما يعقوب اي
 لا يشتري بركوته عبدا يعقوب والحيلة في هذه الاشياء ان يتصدق بها على
 الفقير ثم يأمر ان يفعل هذه الاشياء فيحصل له ثواب الصدقة والفقير في
 هذه الغزاة من البيهين والاولى من بينهما اولاد لا يجوز صرف الزكاة الى
 المزكى وان على كالأب والجد والام والجدنة ورضع كالوليد وولد الولد وان
 لان الاملاك متصلة بينهم عادة او زوجية اي لا يصرف الزكاة الى من بينهما
 زوجية يعني لا يصرفها الى زوجته وللزوجية الى زوجها ومعلوم اي لا يجوز
 صرفها الى مملوك المزكى وهو عبده ومماتيه ومدبره وام ولده وصفي اي لا يجوز

قضاء دين

من البيهين

صرفها

صرفها الى غني وهو من ملك نصابا ومملوك اي لا يجوز صرفها الى مملوك
 غني وطفله او ولده الصغير اعلم ان الفضل في الزكاة والغنم والنذر
 الصرف اول الالاخوة والاخوات ثم اولادهم ثم الى الاعمام والعمات ثم الى
 اولادهم ثم الى الاخوال والحالات ثم الى اولادهم ثم الى ذوى الارحام ثم من
 بعدهم في الجيران ثم الى اهل مصره او قرية ولا ينقلها الى بلدة اخرى الا اذا
 كان الحوج اليها من اهل بلد او وريع او نفع للمسلمين فيحججهم بل لا يجوز
 لا روى ان معاذ رضى الله عنه كان ينقلها من اليمن الى المدينة لهذا المعنى
 والتمهية مسألة ولا يجوز للرجل دفع زكوة الى زوجته الفقيرة ولا تفرغ
 المرأة الى زوجها عند الحيضة وقال ابو يوسف ويحجر تدفع اليه وبه قال
 الشافعي لما روى ان نسيب امرأة ابن مسعود رضى الله عنه سألت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن دفع الصدقة الى زوجها فقال عليه السلام اجاز
 اجر الصدقة واجر الصلوة وهو يحول عند الحيضة على صدقة المطوع
 ومن حال يتما بكسوة وبفقرة من الزكاة جاز في الكسوة دون الاطعام
 لان في الاطعام اباحة الا ان يدفع الى يد وعن ابو يوسف يجوز فيها مسألة
 ولو دفع زكوة الى من يخدمه ويقضى حوائجهم او الى من يبشره ببشارة او
 الى من اهدى اليه هدية تجاز الا ان ينص على التعويض مسألة ولو تصدق
 بالزكاة على صبي او مجنون فقبض له وليه او من يعوله جاز وان كان الصبي
 يعقل فقبض بنفسه جاز مسألة واذا دفع الزكاة الى رجل يظنه فقيرا ثم
 بان انه غني او هاشي الاعادة عليه هذا الهاشي واما اذا تجرى وقبض
 في قلبه شك فدفن في حال الشك يلزمه الاعادة وليس له ان يسترد ما دفع
 اليه مسألة ولا يجوز دفع الزكاة الى هاشي يعني العجبي لا يدفع اليهم

كلا في النظم من قهستان

لك